



البحث العلمي

والتعليم في جامعاتنا

المعوقات وضرورات النهوض

أ.د. أحمد مصطفى أبو الخير



مقال:

البحث العلمي والتعليم في جامعاتنا المعوقات، وضرورات النهوض

الأستاذ الدكتور

أحمد مصطفى أبو الخير

الخبير الدولي في تعليم العربية

أستاذ اللغويات بجامعة دمياط

جامعة جالا الإسلامية - تايلاند

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



في مصر الآن يضرب الناس أحماسًا في أسداس، لماذا يقبل الطلاب على الأدبي ويفرون من العلمي؟ ولذا تشكو بعض الكليات العملية- مثل: العلوم، والزراعة- من قلة إقبال الطلاب عليها، في حين تشكو بعض الكليات النظرية- مثل: التجارة، والحقوق- من التخمة وزيادة أعداد الطلاب، والتي تصل إلى الآلاف المؤلفة، ولعلك تجد الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات العملية أكثر عددًا من مجموع أعداد الطلاب في الكلية كلها بسنواتها المختلفة، من الأولى إلى الرابعة.

في السابق كان الأمر على العكس تمامًا تمامًا من كل ما يحدث الآن، بتتي الكبرى عندما كانت في الثانوية من عشر سنوات نصحتها أن تدخل القسم الأدبي، فكان جوابها: (لا يدخل القسم الأدبي إلا الخياب).

فإذا عدنا إلى الوراء قليلًا أو كثيرًا فإن أول فصل خُصص للأدبي في مدرسة ههيا الثانوية كان عام ١٩٦٤ من القرن الماضي، حاول أحد المدرسين الأفاضل بشقّ الأنفس تكوين فصل أدبي، لقد كان له أخوان في هذا الفصل، واستطاع بالكاد بالكاد وبشخصيته الرقيقة المرموقة أن يصل الفصل إلى عشرة من الطلاب والطالبات، وكان لا بد من إكمال الفصل إلى أحد عشر، وإلا فإن على هؤلاء العشرة أن ينضموا إلى العلمي، أو يذهبوا إلى الزقازيق، ومن ثم حاول إقناعي بالأدبي ليكمل الفصل، واكمل أول فصل أدبي إلى الحد الأدنى فقط، أحد عشر طالبًا.

إذا قارنًا بين ما كان وبين يكون الآن وجدنا السبب واضحًا باديًا لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، إنه المشروع التعليمي العظيم الذي أُقيم في عهد الزعيم جمال عبد الناصر، والذي اعتمد على أسس قوية راسخة، هي:

١- التعليم المجاني: الذي استقطب خيرة العناصر في بلدنا، من الفقراء ومن الأغنياء،

بل من غير بلدنا من العرب والأصدقاء في العالم.

٢- توظيف الخريجين: بمجرد التخرج كان العمل بانتظار الطالب، كان الطالب يجد ويكافح ليدخل العلمي حتي يصبح طبيباً مرموقاً، أو معيداً في كلية الطب، أو صيدلياً، أو مهندساً زراعياً، أو محاسباً... إلى آخره.

مدينة ههيا عندما كنا في المدرسة كان فيها طبيب واحد، ربما اثنان أو أكثر قليلاً، صيدلية واحدة أو اثنتان فقط، ومن ثم كان هناك دافع من الطلاب واندفاع نحو العلمي وليس الأدبي.

الذين اتجهوا للأدبي ربما فروا من العلوم كالكيمياء والفيزياء، أو لهم رغبة في الحقوق أو الآداب، أو كان المستوى ضعيفاً لا يرقى لهم إلى العلمي.

٣- معاش شهري لكل موظف: الموظف كان يتقاضى مكافأة نهاية الخدمة، سرعان ما تذوب بين يديه، تُنفق وتُصرف، ثم يبقى لا يجد شيئاً ينفق على نفسه وأولاده وأسرته. ليس هذا فقط، فإن أوائل الخريجين كان يُعيّنون بشكل آلي معيدين أو في وظائف مرموقة كوزارة الخارجية والوزارات السيادية.

الآن اختلف الحال وتساوت الرؤوس، فمن تخرج في العلمي كمن تخرج في الأدبي، الكل لا يُوظّف ولا يُعيّن، ولذا فإن أبناءنا يختارون الطريق السهل في الأدبي، فالعمل يعتمد على مكانة أسرته أو أمه أو أبيه، أو على مجهوده الشخصي الفردي، لا دخل لمؤهله أو شهادته.

لقد تحولنا من بلد يوظف الكلّ، كلّ الخريجين دون استثناء؛ بل كانت الكليات ترسل الأسماء أسماءً الدفعة كلّها إلى الوزارة المعنية لتعيينهم أجمعين.

وأنت أو أنا وغيرنا لا يمكن القول بأنه لا حاجة بنا الآن إلى خريجي هذه الكلية أو تلك، وما حاجتنا إلى العلمي أو الأدبي إلى آخره.

إن البحث العلمي يحتاج إلى أفضل العناصر في بلدنا، ممن يصل إلى فاروق الباز، ومجدى يعقوب، ونجيب محفوظ، وغيرهم من هؤلاء الأفاضل.

إن المشروع التعليمي في عهد الزعيم جمال عبد الناصر قد أهدى للعالم قريب مليون خبير واختصاصي يعملون الآن، ويُدعون في العالم المتقدم قبل العالم النامي، على رأس هذا المليون عمالقة متفوقون على أقرانهم في العالم كله.

فضلاً عند غيرهم داخل الوطن الذين لا يجدون حيلةً للسفر إلى البلدان الأخرى، ولا يهتدون إليه سبيلاً، أو لا يريدون السفر لسببٍ أو لآخر.

وإذا أردنا أن نستقيم البحث العلمي في مصر، وأن ينطلق ويزدهر - وكذا التعليم؛ وهو قاطرة البحث العلمي في أي وطن - فإن علينا أن نراجع أنفسنا في هذه الأسس التي اعتمد عليها مشروعنا التعليمي في العهد الناصري، وهو:

١- المجانية: كان الطالب من خارج الجامعة يدفع في الدراسات العليا وفي الماجستير والدكتوراه $6\frac{1}{4}$ (ستة جنيهات وربع) في كل سنة، ومن يُعَيَّن معيداً في الجامعة يُعْفَى من هذه المبلغ اليسير أيامها، أما الآن فالوضع مختلف تماماً تماماً.

على طالب الدراسات العليا أن يدفع وبالتالي هي أحسن مئآت الجنيهات مصروفات، وربما الآلاف، فضلاً عن أثمان الكتب المقررة التي تصل أحياناً إلى أسعار تفوق الخيال.

هذا الطالب في الغالب لا عمل له، وإن كان له عمل فإن راتبه لا يحتمل هذي المصروفات، وفي النهاية وبعد الحصول على الدكتوراه أو الماجستير، يبقى كما هو، لا يجد له عملاً بهذه الشهادة التي شقي من أجلها.

وإذا كان الواقع الآن يجعل العودة إلى المجانية الكاملة أو شبه الكاملة ليست واردة، فإن الواقع والمصلحة والمنطق يفرض أيضاً أن نعيد النظر في هذي المصروفات الكبيرة لتكون معقولة مقبولة، تُسِير دفة الدراسات العليا، والتي تشكل جزءاً من مسيرة البحث العلمي في بلدنا.

٢- التوظيف: كنا في السابق نوظف كل الخريجين دون استثناء، الآن حاول فلاسفة الرأسمالية الجديدة والعولمة والخصخصة أن يبشروا بعالمٍ خالٍ من التوظيف؛ بل من معاشات التقاعد.

فلاسفة (الغربا) هؤلاء يبشرون بدولة تأخذ من المواطن كل شيء، وأي شيء، تبع له الماء، والنور، والغاز، وربما الهواء، وتبيع له الأختام الحكومية، بئس بئس؟ كلا، بئس معقول؟ كلا، بما استطاع أخذه.

منذ يومين نقلت بعض الفضائيات أن المتعاقدين في اليابان - وما أدراك ما اليابان - لا يجدون قوتهم الضروري في هذا البلد طافح الثراء والغنى ما يدفع إلى السرقة، ثم السجن، ولا حل لديهم غير السجن الذي يؤمن لهم الطعام والمأوى، ويحميهم من الجوع والتشرد، وقد بلغ هؤلاء السجناء عشرة آلاف.

وفي بريطانيا خيروا المتقاعدين بين العودة إلى العمل مرة أخرى وبين قطع المعاش عنهم، وبالفعل عاد كثير منهم إلى العمل مجبرين مضطرين كي لا يقعوا في براثن الجوع والتشرد، خاصة في شتاء بريطانيا القارس، القارس.

والمشروع التعليمي الذي هو كما وصفناه قاطرة البحث العلمي الرئيسة سوف ينهار حتمًا خلال سنوات؛ حيث سيصبح التعليم للأغنياء، والتوظيف للسعداء والمقربين. إن المصنع حين ينتج، ثم لا يباع إنتاجه ولا يسوق فإنه في النهاية سوف ينهار ويغلق أبوابه، وإلى الأبد، تمامًا كما نقيم مشروعًا تعليميًا في بلدنا، ثم لا يعين ولا يُوظف أحد، كنا في السابق نوظف الكل، والآن لا نوظف أحدًا.

وإذا كانت العودة إلى سياسة التوظيف الكامل غير ممكنة وغير مرادة، فإن توظيف جزء من الخريجين واستيعابهم فيما أهّلوا وأعدّوا له أصبح ضرورة، إن الحكومات تتدخل لدعم عملاتها وربما عملات غيرها من الدول، فهل العملة أهم من أبنائنا الذين قضوا زهرة شبابهم في التعليم؟!!

هل ترضى مصر ذات الحضارة العربية المرموقة أن يتخرج الطالب في كلية التربية الذي أعددناه ليعلم أبنائنا أن يعمل حملاً في محل للبقالة، أو أن يعمل من تخرج في كلية دار العلوم وتعلم على يد كبار أساتذة اللغة العربية أن يكون عاملاً في محل زجاج يعطونه ١٥٠ جنيهاً في الشهر.

إن هذا قتلٌ لروح الابتكار والبحث لدى أبنائنا، تمامًا كما كان المستعمرون القدماء في أمريكا اللاتينية يجبرون العمال المهرة والمهندسين للعمل كالعبيد والعمالة العادية، فيقتلونهم قتلًا.

وكما يفعل قطار الخصخصة الآن الذي يحطم العمالة المهرة المدربة لسنوات طوال، ويحولهم إلى عاطلين يتسولون معاشًا يسد جوع أبنائهم واحتياجاتهم.

٣- اغتيال اللغة: إن من المؤسف أن يطالب بعض الناس الآن بزيادة المرتبات، انظر مدرسين معاهد الأزهر يطلبون العمل لقاء ١١٠ جنيهات في الشهر، وفي أحسن الأحوال ٢٤٠ جنيهًا في الشهر أو حتى بدون راتب، فإذا جاء من يقول بزيادة هذا الراتب فهو يغتال اللغة اغتيالًا، إن هذي مرتبات مضحكة، لا تُقارَن بأي بلد فقير في العالم، إن الصحيح أن نطالب بمرتبات غير مضحكة ولا مخجلة أمام الآخرين، ففي بعض بلدان الشرق الأقصى يعطون للمدرس الذي تخرج في الجامعة ما يوازي ٢٥٠٠ جنيه مصري، مع الفارق أن هذا المبلغ في ذيك البلد هو كافٍ شافٍ سائر له ولاحتياجات أسرته وأولاده.

إن أقل راتب في بلدنا للجامعيين يجب ألا يقل ١٢٠٠ جنيه في الشهر، وإن كان قليلًا لا يُسِمَن ولا يُغني من جوع.

وعلى ذكر اغتيال اللغة انظر: في بريطانيا في العالم يجعلون رسوم التعليم الجامعي ١٤ ألف دولار في السنة بدل ٣ آلاف، ثم يسمون هذا زيادة أو رفعًا لرسوم التعليم، تلك الرسوم التي تقفز إلى قرابة خمسة أضعافها.

وهنا في مصر والعالم العربي يهتدون بهذا السلوك المدمر، انظر إحدى منظمات التنمية البشرية تعقد مؤتمرًا في القاهرة رسوم اشتراكه ألفان من الدولارات، أما في الأردن فإحدى ورشات العمل تكتب أن رسم اشتراكها عشرة آلاف دولار فقط.

هذه المبالغُ المبالغُ فيها في رسوم اشتراكات المؤتمرات العلمية والندوات عقبه مهمة في طريق البحث العلمي في بلدنا، وفي غيرها.

انظر أحد مراكز تطوير التعليم في إحدى جامعاتنا يطلب منك أن تكتبَ له في قضية التطوير، ولكي ينشر ما تكتب عليك أن تدفعَ لهم ما يطلبون من مال.

٤- الجامعات الخاصة: منذ نشأة الفكرة رحب بها كثير منا، ثم فوجئنا أن الأعداد في الجامعات الأم- ولا أقول الجامعات الحكومية- قد بدأت تنقلص إلى حد مخيف، في فترة سابقة ليست بعيدة كانت كلية التربية في دمياط مثلاً تتلقى من مكتب التنسيق- غير التحويلات- ٣ آلاف طالب مستجد، فوجئنا بهذا الرقم ينهار إلى بضع مئات، أحياناً إلى ٢٥٠، ولدينا في الكلية عشرون شعبة، إلى عهد قريب جداً كانت الشعبة الواحدة تصل إلى ٥٠٠ طالب، وفي التعليم الأساس- حسب اللائحة القديمة- إلى ١٥٠٠، منذ سنتين فقط كان طلابي في كلية التربية في مجمل جدولي ١٠٠ طالب، منهم ٤٠ طالباً في قسم اللغة العربية.

في هذا العام أسمع من زملائي في التربية أن الكلية أنعم عليها ببضع عشرات من الطلاب لجميع الشعب، أو كما قالوا: ٢٥ طالباً ليس إلا، إننا لا نطمح أن يعود الزمن إلى آلاف الطلاب- كما كان في السابق- لكن ما نسمع من أن بعض السنوات وبعض الشعب وصلت إلى طالب فأكثر- أو أقل- كما قيل لي عن تربية العريش مثلاً.

بطبيعة الحال في كلية الآداب بدمياط التي انتقلتُ إليها منذ سنتين الأعداد أفضل، ولكن إنما أُكِلت يومَ أُكِل الثور الأبيض، والدور عليها وعلى غيرها قادم لا محالة. إن بعض الكليات كالتربية والعلوم والزراعة أصبحت تشكو فقراً مدقعاً في أعداد الطلاب، وإذا استمر الوضع على النحو الذي ترى هل نجد في بلدنا بحثاً علمياً، أم سوف يكون هذا البحث أسداً بلا ليدة، شكلاً مخيفاً كريهاً بلا معنى.

٥- لغة التعليم: في كل بلد أحرز تقدماً في هذا العالم لا يُعلم إلا بلغته، حتى لو كان المتعلمون بهذه اللغة بضعة ملايين؛ مثل: فلندة، وفيتنام، وإسرائيل، أما- نحن العرب- ولغتنا يتكلم بها ٤٢٠ مليون عربي، نعلم الطفل حتى من الحضارة باللغة الأجنبية، وقريباً

سوف يكون على الأم أن تناجني ذا بطنها باللغة الإنجليزية، كما قلت في إحدى مؤتمرات دار العلوم.

يجب أن نعود إلى النظام القديم أن نبدأ اللغة الأجنبية الأولى من السنة الأولى الإعدادية، وأن يكون التعليم الجامعي كله ودون استثناء باللغة العربية فقط.

وهذا لا يعني أن نهجر اللغات الأجنبية، بل نحرص على تعلمها، وليس على التعلم بها، وفرق كبير بين الأمرين.

ولكن يجب مراعاة ما يلي:

أ- أن يبدأ تعليم اللغة الأجنبية بدء المرحلة الإعدادية.

ب- أن يتم التعليم الجامعي بشتى فروعها باللغة العربية، فإذا أراد التخصص في إحدى اللغات بعد التخرج، درس دبلومة أو أكثر في اللغة التي يريد، ولا حرج في هذا.

ج- لماذا نركز على الإنجليزية فقط أو الإنجليزية والفرنسية، نريد متخصصين في أشهر اللغات المعاصرة، مثل: الصينية- الهندية- الأسبانية- الروسية- اليابانية... إلخ.

كل الدول الناهضة تفعل هذا، أو التي تنظر إلى شيء من النهوض، هذه أكرانيا عام ١٩٩٩ تدرس في جامعة كييف الحكومية للغات التي عملت بها: الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والكورية، والصينية، والتركية، والعربية، فعلى الطالب أن يدرس لغة شرقية وأخرى عربية (الألمانية والعربية) مثلاً.

فإذا كانت التعليم والبحث العلمي في بلدنا بغير العربية فإن هذا يحرم قطاعات كبيرة من الناس من الاستفادة من إبداع الأساتذة الأفاضل الذين يكتبون بلغة أجنبية.

إن هذا العصر هو عصر تلاقح العلوم وإفادة بعضها من بعض، مثل:

- علم اللغة النفسي.

- علم اللغة الاجتماعي، أو علم الاجتماع اللغوي.

- علم الأصوات المعملية.

فإنني وغيري من المتخصصين في الدراسات اللغوية نحب أن نفيد من الدراسات العلمية في التشريح، والفيزياء وغيرها، مهما كنت مجيد اللغة الأجنبية، فإن الأسهل والأيسر والأسرع أن أقرأ بالعربية.

٦ - أستاذ الجامعة: وما أدراك ما أستاذ الجامعة، وكذا الباحثون في المراكز العلمية المختلفة بحاجة إلى نظرة منصفة، كثير منهم لا طلاب لديه يبيع له الكتب، ولا سيبل إلى السفر.

زيادة المرتبات والدخول ولو بشكل تدريجي خلال خمس سنوات مثلاً أصبحت ضرورية للبحث العلمي في بلدنا، والتعليم الجامعي بشكل خاص.

كل شيء أصبح غير مطاق في ثمنه، نشر البحوث في المجلات، حضور المؤتمرات وورشات العمل، المراجع الأجنبية، كل هذا يجب أن يكون بثمن معقول مقبول مطاق.

وبسبب ضيق ذات اليد فإن الأقسام تعين المعيدين في أضيق نطاق، وأحياناً يغلق القسم على من فيه، فأحد زملاء - ونحن نعين معيدين - قال لمن حوله: (بعد ٧ سنوات سيحصل المعيد على الدكتوراه، ويأخذ جزءاً من الساعات التي أدرسها).

كذا كثر الحاصلون على الدكتوراه والماجستير في بلدنا، وبقاؤهم هكذا بلا عمل أو أمل في عمل أي عمل بهذه الشهادة الطويلة العريضة التي شقوا من أجلها يصيبهم باليأس والقنوط.

إن من الممكن الإفادة من هؤلاء في الأبحاث أو أعمال معينة في الجامعات ومراكز البحث العلمي في بلدنا، كما أن على الدولة أن تعطيهم بعض الامتيازات كالترفع يومين للبحث، أو تعطي مكافأة مناسبة لمن يحصل على شهادة أعلى من الشهادة الجامعية الأولى.

الأقسام المغلقة على من فيها يجب أن تفتح أبوابها، ليس على مصاريعها، بل على قدر الحاجة، وأذكر أن أحد أقسام اللغة العربية ظل عشرين لا يعين معيداً واحداً به، وبذات الحجة المعيد سيحصل بعد سنوات على الدكتوراه ويأخذ من جداولنا.

٧- الجودة والاعتماد: كلام تجده في أي بلد، مجهودات ضخمة، وأوراق، وحواسيب، ولجان تجتمع وتنفض، وأموال تنفق هدرًا أو قصدًا، المحصلة والنتيجة أقل مما يُبذل ويُنفق، ومنذ أن ظهر هذا الكلام في جامعاتنا رأينا أجهزة حواسيب أكثر، خاصة النقل منها، السبورات تحولت إلى الكتابة عليها بالأقلام بدل تبشير المدارس (سابقا)؛ لكن لم أرَ البحث العلمي يفيد كثيرًا من كل هذا.

أحيانًا يذكرنا بعض هؤلاء الفضلاء الذين يجوسون خلال الكليات بمفتشي الأسلحة في العراق السابق، حبذا لو أصدر هؤلاء الأفاضل والفضليات تعليمات محددة واجبة التنفيذ، وليس التفتيش، ثم إعطاء الدرجة، ثم إعطاء فرصة لدور ثانٍ، وفرصة أخرى، وإلا فإن الكلية ستحرم من الطلاب وتغلق، ما هذا يا سادة؟! إن كلياتنا ومؤسساتنا العلمية لهي مطالبة بأن تنفذ كل توصية تعالج خللاً أو نقصاً أو أية ملاحظةٍ عليها، وليس أن تعطي درجة، ثم دورًا ثانيًا وثالثًا... إلخ.

لجان الجودة تأتي إلى الإدارة- أو إلى قليل من الأساتذة- لتبحث في الملفات والأضابير، ولا تمس عملية التعليم أو البحث العلمي، من بعيد أو قريب.

أحدهم لا يبدأ بالأستاذ الذي يبحث ويحاضر ويؤلف، ما الذي سيحتاجه في مقررات الدراسية، أو في عملية البحث العلمي، أو ما الذي يضايقه أو يعوقه؟ وقد جلست معهم مرةً فذكرت لهم شيئاً مما سبق، فقلت لهم: أريد أن أدخل المدرج فأجده نظيفاً، مكبر الصوت غير معطل، عجبَ الرجل وقال: فأين ال data show وأين وأين؟؟ وعجب لذلك، ونظافة المدرجات والصوت مما يفتقد كثيراً في بعض مدرجاتنا.

٨- العلاقة بالزملاء والإدارة: إنها تدور حول عدة نماذج أو أنماط، هي:

أ- الزميل المحايد، أو الإدارة المحايدة، وهذا نموذج مريح ومحترم، لا يضرك ولا في شيء يفيدك.

ب- نموذج آخر يتربص بالأستاذ الدوائر، ويتمنى له الخطأ حتى يقع فيه، ثم ينشر قلاع الانتقام ما أمكنه هذا.

ج- نموذج رديء غاية الرداءة، لا يترصد بك فحسب، بل يستدرجك إلى الخطأ استدرجاً، ثم تكون العقوبة التي تصل أحياناً إلى الفصل بقرار من مجلس تأديب. أحد الأساتذة الأفاضل في كلية مجاورة لكليتنا في دمياط استدرجوه إلى خطأ في درجات أعمال السنة، ثم فصل.

إننا لا نُعفي المذنب أو المخطئ من العقوبة، لكن ليس إلى هذا الحد المفرط في القسوة والانتقام من الناس.

لقد عشنا بعد فترة كان الجمل الضخم يدخل ويخرج من سَم الخياط، الكبيرة كانت تصغر ثم تصغر حتى تعالج آثارها أيضاً.

الآن كل موضوع يحال فوراً للتحقيق المطول والممل، في هذا التحقيق العقوبة سنة مؤكدة أو فرض عين في أي شيء، حتى لو كان المحقق معه مظلوماً، وربما يُعاقب هذا المظلوم بعقوبة أشد وأقسى من المعتدي الظالم.

هذا الأستاذ الكبير تعدى على أحد زملائه الشباب، المعتدي عُوقب بالتنبيه، والمعتدي عليه المظلوم عُوقب باللوم.

أحد وكلاء الكلية اكتشف حالة تزوير في النتيجة، ومعه المستندات، أحيل الوكيل والمتهم بالتزوير إلى التحقيق، ثم إلى مجلس تأديب، ونال المكتشف للتزوير والمزور ذات العقوبة (اللوم وتأخير العلاوة).

الرجل الذي اكتشف الخطأ كان يعجب كيف يوضع على قدم المساواة مع المتهم؟! يقول: إذا كان العسكري قد اكتشف الحرامي، ثم ثبت أن الحرامي بريء، فهل يُقدّم العسكري للمحاكمة، وينال ذات العقوبة!

كل هذه المعوقات - أي: العقوبة المفرطة، وعدم العناية بالأساتذة والباحثين، وحظر تعيين الخريجين، والتضييق في تعيين المعيدين وأعضاء هيئة التدريس، وضياع هيئة المعلم في المدرسة وغياب الانضباط، والتعليم بغير لغة البلد) كل هذي معوقات في طريق البحث العلمي والتعليم الجامعي في مصرنا.

وما لم يُنظر في هذي العقبات فإن ما أحرزناه في هذا المجال سوف يتآكل ويتبخر، وفي النهاية يصبح سرابًا يحسبه الظمان ماءً، وهو خداع في خداع.

وفي مجال البحث في دراسة العربية بشتى علومها، لغوية أو أدبية ... إلخ فإن جهود الأساتذة والباحثين تعليميًا وبحثيًا لهي جهود بارزة رائدة عربيًا، وأيضًا في خارج الوطن العربي؛ إذ حظيت مصرٌ بعدد لا يحصى من الرواد الذين ذاع صيتهم في العلم كله:

- بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن.

- د. شوقي صيف.

- د. غنيمي هلال.

- د. إبراهيم أنيس.

- د. رمضان عبد التواب.

- د. عبد الصبور شاهين.

- د. كمال بشر، أمد الله في عمره.

ثم خلف من بعدهم خلفٌ من تلامتهم شافهوههم، وتعلمذوا على كتاباتهم ومحاضراتهم وأحاديثهم، يكملون مسيرتهم.

وبرغم بروز كثير من الباحثين العرب سواء في المغرب أو المشرق العربي، فإن المدرسة المصرية لا تزال لها الريادة والسبق.

لكن كل هذا يمكن أن يتبخر بعد سنوات إذا استمرت كليات دار العلوم وأقسام اللغة العربية في الآداب والتربية والألسن وكليات اللغة العربية في الأزهر تخرج من يحظر عليهم التوظيف، مع أن المدارس تعاني نقصًا حادًا في مدرسي اللغة العربية، وكيل إدارة ههيا التعليمية ذكر من ستين أن نسبة العجز وصلت ٦٠٪، إذا يذكر من طال بهم العمر أن الدكتور طلبة عويضة قبل في التربية والآداب في قسم اللغة العربية دفعة الخمسين في المائة، والتي كانت ضخمة جدًا، كلها عيّنت في محافظتنا، خرجت هذه الدفعة العرمرم إلى المعاش.

والآن نقول لخريجينا إذا أردت العمل تعال فاعمل طوال الشهر بدون أجر (خدمة مجتمعية)، ويتفضل الأزهر فيوظف قلة قليلة من أبنائه، حتى إنه في بعض التخصصات يطلب مدرسة واحدة في محافظة بأكملها، كما حدث محافظة دمياط في تخصص الاقتصاد المنزلي منذ سنة ثم يعطون في الشهر ٣٤٠ جنيهاً، وفي رواية ١١٠ جنيهاً.

وهكذا فإن القضية الأساس والرئيس في دفع التعليم الجامعي والبحث في جامعاتنا: أن يُعَيَّنَ جزءٌ من هؤلاء الخريجين في المدارس والمؤسسات الأخرى التي أصبحت تشكو نقصاً حاداً في موظفيها، وأن يعينوا تعييناً ثابتاً، لا مؤقتاً مذبلاً.

إن الدول تتدخل لدعم عملتها أو عملة غيرها من الدول، أفلا تتدخل الدول لإنقاذ مستقبل بلدنا تعليمياً وبخثياً، ومستقبل أبنائنا، وخاصة في بداية حياتهم.

ليس خريجوا دار العلوم أو اللغة العربية الذين نطالب بتوظيفهم فقط، بل أيضاً خريجوا الزراعة والعلوم، ويا مصر يا بلد الزراعة والصناعة أترك خريجوا الكليات في بلدنا يتسولون عملاً أي عمل في بلدهم، أو يهفون إلى السفر إلى أي بلد، ولو أكلتهم حيتان البحر وقروش، بعد رحلة مميتة في قوارب الهجرة غير الشرعية.

عند فلاسفة الخراب حلٌّ آخر؛ هو استيراد خبراء ومتخصصين من الخارج، ثم ندفع لهم ما استطعنا، لكننا نحرم على أبنائنا العمل في تخصصاتهم التي تعبوا فيها، وتعبنا في إعدادهم، هذا طريق لخراب بلدنا وتخلفنا، وتخلف التعليم فيها، وانهايار البحث العلمي.

ولن ينفعنا أن نفخر ونتباه بعبارات الجودة والاعتماد والاصلاح والتغيير، ومن عجب أن جميع أطباف المعارضة في بلدنا لا يتطرق حديثهم إلى هذه المشكلة في بلدنا، ولا إلى المشكلات الحقيقية لأبناء وطننا الكادحين.

انظر يا أخي الكريم لو أن الله حباك أنت أو غيرك بثلاثة من الشباب أتموا تعليمهم، وكانوا متفوقين علمًا وخلقًا، ثم تخرجوا، ماذا يفعل الأب الذي لا يجد حيلة ولا يهتدي سبيلاً في إيجاد عمل لأبنائه؟! أيفرُش بهم في قارعة الشوارع والأسواق يبيعهم أو يرهنهم، أم يزوجهم جميعاً وينفق عليهم وعلى أبنائهم، كما يفعل بعض الآباء الموسرين الآن!

في حين تجد كثيرًا من مدارسنا ومؤسساتنا قد شاخ من يعملون بها، ويبقى الشباب الذين أعددناهم للعمل قعود البيت، يسهرون طوال الليل، وينامون طوال النهار، لا يُقدّمون لأنفسهم ولا لأسرهم ولا للوطن شيئًا.

أذكر يا سادة يا كرام أن قسم اللغة العربية في دمياط كان به مدرس لغة واحدة، تغيرت اللائحة، أصبحت اللائحة الجديدة بحاجة إلى تدريبات عملية وتطبيقية، كنا بحاجة ماسة إلى تعيين ٤ مدرسين للغة، ولم يكُ لدينا معيدٌ واحد يدرّب الطلاب ويوحّد الله.

طلبتُ أن نعين مدرسي لغة، فردت الكلية: عندك مدرس لغة. لكنه على المعاش؟ انتدبه للعمل بالقسم. هو لا يكفي؟ انتدب موجهين في اللغة العربية. ولم نستطع أن نعين أحدًا.

من العجيب أن شيوخ القسم رأوا أنهم يمكن أن يقوموا أنفسهم بإلقاء الدروس العملية والتدريبات للطلاب، على طريقة خير الكلام ما قلّ ودل.

هذا ما أقوله مخلصًا لبلدي وللمسؤولين في بلدي، باذلاً النصح، قاصدًا صالحَ بلدي ومستقبل البحث العلمي والتعليم الجامعي في مصرنا، والله على ما نقول مشاهد وشهيد!

